



رقم الكتاب : رت م ق / ٢٤ / ٢٠١٢ م  
التاريخ : ٥ ربيع الثاني ١٤٣٣ هـ  
الموافق : ٢٧ فبراير ٢٠١٢ م

صاحب السمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة الموقر  
نائب رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي إبلاغ سموكم بأن المجلس الأعلى للقضاء قد أتم الأمور الآتية:

١- إنشاء محاكم متخصصة لنظر دعاوى التعويضات عن الأحداث التي مرت بها المملكة العام الماضي.

٢- قامت اللجنة المكلفة بمراجعة الأحكام الصادر بالإدانة من محاكم السلامة الوطنية والغير القابلة للطعن فيها من حيث مراعات المبادئ الأساسية بالمحاكمة العادلة بما في ذلك الاستعانة بمحام وتحقيق مبدأ مشروعية الدليل وكذا الأحكام الصادرة بالإدانة و الغير القابلة للطعن فيها والخاصة بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي والتي لا تتضمن تحريضا على العنف من حيث العقوبات الصادرة فيها.

وخلصت اللجنة المذكورة في تقريرها النهائي إلى حصر جميع الأحكام الصادرة من المحاكم السلامة الوطنية وعددها ١٦٥ حكماً وإجمالي عدد المحكومين فيها ٥٠٢ محكوم وتبين اللجنة إن عدد الأحكام التي تم الطعن عليها هو ١٣٥ حكماً تجري مراجعتها أما محاكم القضاء العادي المختصة تبعاً للقانون.

وأخذت اللجنة علماً بأن عدد القضايا التي حولت بعد انتهاء حالة السلامة الوطنية من النيابة العسكرية إلى النيابة العامة ١٦٢٢ قضية حفظت منها النيابة العامة ١١٨٥ قضية. كما قامت النيابة العامة بإسقاط التهم المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وعددها ٣٣٤ تهمه.



وفي إطار الحرص على التنفيذ الكامل للتوصية ١٧٢٠ من تقرير لجنة تقصي الحقائق فقد تم حصر عدد ٣٠ قضية لم يتم الطعن عليها أما القضاء العادي، وقد قامت اللجنة بمراجعة هذه الأحكام طبقاً للقواعد الدستورية والقانونية والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مواده أرقام ٦ و ١٩ و ٢٠ والتي تتعلق بالحق في المحاكمة العادلة وحرية الرأي والتعبير والتجمع.

ورغبة في تفعيل مبدأ المساواة في العدالة الجنائية، فقد استهدت اللجنة فيما انتهت إليه من توصيات بإعلان حضرة صاحب الجلالة في قضايا مماثلة بعدم ملاحقة عن المساس بالذات الملكية. وكذلك إسقاط النيابة العامة للتهم المتعلقة بحرية التعبير.

وخلصت اللجنة في ضوء ما تقدم، وبعد مراجعة القضايا المذكورة إلى التوصية في ثلاثين قضية بما يلي: إسقاط التهم واستبعادها من صحيفة الاسبقيات بالنسبة إلى خمسة متهمين، والاكتفاء بالعقوبة المنفذة فقط بالنسبة إلى ستة متهمين، وإسقاط التهمة فقط من صحيفة الاسبقيات بالنسبة إلى ٢ متهمين.

٣- شارف المجلس الأعلى للقضاء على إنهاء إجراءات تعيين مستشار لفريق المحققين الوطنيين المعني بالتحقيق في الادعاءات بحصول انتهاكات خلال الفترة الماضية.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،،،

خليفة بن راشد بن عبدالله آل خليفة  
نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء  
رئيس محكمة التمييز